السيدة الأولى تختتم زيارتها لميسان بالتبرع بـ١٠٠ مليون دينار لدعم قطاعات خدمية

□ ميسان / إبراهيم ناصر

اختتمت سيدة العراق الأولى هيرو إبراهيم زيارتها لمحافظة ميسان بالتبرع بـ100 مليون دينار، لعدد من القطاعات أبرزها الصحة والتعليم، بعد جولة استمرت لمدة يومين زارت خلالها عدة أماكن منها سوق العمارة التراثي والأهوار الشرقية للمحافظة.

سيدة العراق الاولى في مجلس محافظة ميسان

وقال منسق منظمات المجتمع المدني في مكتب محافظ ميسان أمجد الدهامات لـ"المدى": إن الزيارة "كانت الأولى للسيدة هيرو إبراهيم عقيلة رئيس الجمهورية، لمحافظة ميسان بل لكل محافظات العراق، وكان من دواعي سرورنا أن تكون محافظتنا هي الأولى".

وأضاف أن الزيارة "ودية برتوكولية لكنها مهمة جدا"، مشيرا إلى أن "الأهمية تأتي كون سيدة العراق الأولى اطلعت على واقع الحال في ميسان، وكذلك أهوار المحافظة، ومركز الثلاسيميا، وواقع الأطفال المرضي"، مبينا أنها وعدت بدعم هذا المركز عن طريق التدريب وتجهيزه بأجهزة معينة.

وأشار الدهامات إلى أن "السيدة الأولى عقدت لقاء مهما مع منظمات المجتمع المدني والناشطات النسويات للاطلاع على تجاربهن، وبحث آفاق التعاون المستقبلي بين الطرفين"، مضيفا أنها "ألقت كلمة خلال اللقاء ذكرت فيها أن ما حدث في ميسان هو نفسه ما حدث في كردستان، فجريمة تجفيف الأهوار تشابه جريمة حلبجة، والشعب العراقي بشكل عام تعرض للاضطهاد والظلم من قبل النظام البعثي".

وتابع بالقول: إن "الزيارة كانت مفيدة وكان لها وقع طيب في نفوس أبناء المحافظة، خاصة وأن السيدة الأولى زارت السوق الشعبية في مدينة العمارة والكثير من المناطق الشعبية وتكلمت مع الناس بشكل مباشر وكان لذلك وقع إيجابي كبير".

من جانبه، قال رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان ميثم الفرطوسي لـ"المدى": إن "هذه الزيارة حملت رسائل متعددة أبرزها، أنها أوضح رسالة عملية على وحدة العراق وتلاحم محافظاته، والرسالة الأخرى أن الإنسانية غلبت السياسة، وأن ما يجري من صراع لا يؤثر في العلاقات الشعبية وحتى الحكومية المحلية، بل إن تلك الصراعات ستأكل هؤلاء السياسيين فقط، وأن العرب والكرد يجمعهم غطاء واحد وهو غطاء العراق الكبير الموحد"، بحسب تعبيره.

وأعلن الفرطوسي أن "السيدة الأولى تبرعت بمبلغ ١٠٠ مليون دينار، موزع بحسب ما تحتاجه بعض القطاعات في المحافظة"، مبينا أن المبلغ "سيعرض على مجلس المحافظة في جلسته الاعتيادية لقبوله أو رفضه، وحسب ما يخوله قانون مجالس المحافظات ٢١ لسنة ٢٠٠٨"، مضيفا أنها أيضا "تبرعت بجهاز(Hb – Variant) لمركز الثلاسيميا والذي يستقبل المئات من أطفال المحافظة".

يذكر أن جدول أعمال زيارة السيدة الأولى هيرو إبراهيم والذي استمر على مدار يومين، تضمن بالإضافة إلى لقاء عدد من المسؤولين في المحافظة، إقامة مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني، وجلسة شعرية، وزيارة لكل من مركز الثلاسيميا، والأهوار الشرقية في ميسان هور (أم النعاج)، إضافة إلى السوق الشعبية في مدينة العمارة ومديرية المرور.

اتهامات للحكومة الاتحادية بعدم مراعاة الضوابط

التعيينات في كركوك.. محاصصة مناطقية للوزراء

□ كركوك / روشن قاسم

مع كل إعلان عن قائمة تعيينات جديدة في محافظة كركوك تطرح إشكالية في المحافظة بحكم خصوصيتها، انطلاقا من كونها من المناطق المتنازع عليها، وغالبا يجري الحديث في الإدارة المحلية عن ضرورة التزام الحكومة الاتحادية، بمبدأ التوازن القومي في التعيينات.

لكن الحكومة المحلية تصدم في الكثير من الأحيان بعدم مراعاة هذا المبدأ، ما يخلق أزمة متجددة في كركوك وهي إشكالية التعيينات، لتضاف إلى مجموع القضايا التي ما تزال معلقة ويعاني منها أهالي المحافظة.

ضوابط

رئيسة لجنة التعيينات في مجلس محافظة كركوك، عن الجبهة التركمانية، تركان شكر ايوب، تقول في حديث مع "المدى": إن مجلس المحافظة وانطلاقا من خصوصية كركوك، منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٥، أقر ضوابط لحصر التعيين بأهالي كركوك الأصليين.

وتضيف "هناك غبن مورس إبان العهد السابق بحق مكونات معينة في المحافظة وهم الكرد والتركمان، وحرموا نتيجة تلك السياسات من التعيينات، وكذلك العوائل العربية التي لم ينتم أبناؤها لحزب البعث في ذلك الوقت كانت تعاني من الأمر نفسه".

وتشير أيوب إلى أن هذه المكونات الثلاثة "كانت تعاني من شحة التعيينات وعدم قبولهم في الوزارات والدوائر المعنية، إن كانت داخل المحافظة أو خارجها، لذلك اتخذ مجلس المحافظة هذا القرار وهناك ضوابط تنص على قبول تعيين الأشخاص الذين يحملون جنسية عام ٥٧، أي لديهم سجلات نفوس ٥٧".

ونوهت بوجود استثناءات في ما يخص التعيين في كل "من وزارتي الصحة والتعليم العالي في حال عدم توفر الاختصاصات المطلوبة لدوائر الصحة والجامعات والمعاهد، لدى أهالي كركوك الأصليين".

وتابعت بالقول: إن هناك اللجنة المعنية بالتعيينات تقدم التسهيلات في حالات عدة "فهناك قسم من العوائل تم ترحيلهم أو نقل سجلاتهم أو وظائفهم إلى محافظة أخرى، وعندها نعتمد على سجلات أحد الوالدين أو حتى أحد الأجداد، ونوافق على التعيين أيضا في حال كان الزوج أو الزوجة من أهالي كركوك الأصليين".

وتنتقد أيوب آلية ملء الاستمارة الخاصة بتعيينات العديد من الوزارات ومنها الداخلية، وتقول بهذا الخصوص: إن "هناك قسما من الدوائر التابعة لوزارة الداخلية، تقوم بالتعيين على أساس الهوية، ونحن التركمان والكرد لدينا تحفظات على هذه الآلية المعتمدة"، مشيرة إلى أن " الكتلتين التركمانية والكردية قدمتا طلب إلى وزارة الداخلية، انتقدتا فيه عدم مراعاة الأخيرة للتوازن القومي في التعيينات".

ولفتت إلى أنه تم "الاتفاق مع وزارة الداخلية على تشكيل لجنة تتضمن مدراء دوائر الشرطة في كركوك إضافة إلى ثلاثة أعضاء من كل مكون من مكونات المحافظة، وستكون مهمة اللجنة الجديدة مراقبة التعيينات الصادرة عن الوزارة".

وأضافت أن المشكلة نفسها تتكرر في شركة نفط الشمال، موضحة أن الشركة لا تراعي التوازن القومي في التعيينات، مبينة أنه تم "توجيه عدة كتب إلى الشركة العامة لنفط الشمال ووزارة النفط بهذا الخصوص، واللجنة بانتظار الإجابة على الاعتراضات".

وأكدت أن "هذه المعايير والضوابط اتفقت عليها الكتل السياسية في مجلس المحافظة"، مستدركة "لكن هناك قسم من المكون العربي يعارضون هذه الضوابط وغالبا هم من الوافدين الذين جاء بهم صدام إلى كركوك ضمن حملة التعريب".

ومضت تقول: "لكن السكان العرب الأصليين في كركوك الذين لديهم سجلات ٥٧، فهؤلاء ليست لديهم مشاكل بالضوابط الخاصة بالتعيينات".

تباين

وكانت إدارة كركوك رفضت، في العشرين من الشهر الجاري، قائمة تعيينات ضمت أكثر من ٢٦٠ شخصا غالبيتهم من العرب، تم إقرارها من قبل وزارة الداخلية على ملاك المديرية العامة للدفاع المدني في المحافظة، فيما تجمع العشرات من أصحاب التعيينات التي رفضت أمام مبنى المحافظة احتجاجا على ذلك.

عضو لجنة التعيينات في مجلس المحافظة عن التجمع العربي، محمد خضر غرب، يعتبر في حديثه لـ"المدى" أن مشكلة التعيينات في كركوك "سياسية، ومجلس محافظة كركوك عندما وضع الضوابط الخاصة بالتعيين، كان العرب عندها مقاطعين مجلس المحافظة".

وانتقد غرب وجود ضوابط خاصة بالتعيينات في حين "الدستور كفل للمواطن في أي محافظة، حق التعيين والعيش"، معارضا فكرة التعيين على أساس اعتماد سجلات تعود إلى عام ١٩٥٧، وعدها "ضوابط سياسية".

لكنه أقر بوجود إجحاف مورس بحق المكونين الكردي والتركماني في المحافظة لصالح المكون العربي، إلا أنه يرى أن ما حصل بعد ٢٠٠٣ كان مجحفا أيضا بحق العرب.

واعتبر "الضوابط موجة ضد العرب الوافدين من خارج محافظة كركوك"، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي وخلال زيارته الأخيرة لكركوك تلقى طلبا من قبل المكون العربي في مجلس المحافظة "يتم بموجبه تشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء خاصة بالتعيينات مهمتها دارسة الضوابط التي أقرها مجلس محافظة كركوك".

وأكد قائلا: إن "أي قرار يصدر لصالح الكرد سوف نرفضه جملة وتفصيلا فهناك تناحر سياسي في المحافظة".

اتهامات

ورغم أن مجلس الوزراء قرر إنهاء العمل بقرارات لجنة شؤون الشمال، والتي تشكلت إبان النظام المباد، وكانت لجنة شؤون الشمال قد أصدرت عدة أوامر أبرزها، استبدال ملكيات العرب لتصبح ضمن محافظة كركوك، وتمليك الفلاحين الوافدين للأراضي المستملكة التي تخص أراضي محطة أغنام داقوق الموزعة على الكرد لأفراد عشيرة البو عيثة العربية، وإلزام المتعاقدين على الأراضي الزراعية بعدم تشغيل غير العرب فيها، إضافة إلى توزيع الأراضي ونقل سجلات النفوس على وفق الخطة والمقترحات الخاصة بلجنة إسكان العشائر العربية.

إلا أن عضو لجنة التعيينات في مجلس المحافظة عن قائمة التآخي الكردية، جوان حسن عارف، ترى في حديثها لـ"المدى" أن بغداد لا تأخذ القرار بعين الاعتبار، وذلك لأن الحكومة في بغداد لا تعمل بشكل قانوني أو وفق نظام ديمقراطي، على حد قولها.

وتقول: "نحن على أبواب الديمقراطية ولكن مع الأسف ما يزال المسؤولون في بغداد لا يمارسون الديمقراطية وما تزال الغايات السياسية تتحكم في كركوك، كل تعامل المسؤولين في بغداد حول قضايا كركوك له خلفيات سياسية".

ورأت عارف أن "هناك إجحافا يمارس بشكل منظم ضد الكرد في المحافظة، فهذا يدل بالرغم من تغيير النظام في العراق على أن العقلية القديمة ما زالت سارية في الحكومة العراقية، وعلى كل المسؤولين في بغداد أن يتعاطوا مع خصوصية كركوك".

ومضت تقول: "رغم أن مجلس محافظة كركوك كان قد اصدر قرارا في العام ٢٠٠٥ بشأن التعيينات إلا أن بغداد لا تأخذ القرار بعين الاعتبار".

وكشفت عارف أن "التمييز ليس فقط بين القوميات الموجودة"، مشيرة إلى أن "وزير التربية أرسل تعيينات خصص نسبة منها لقضاء الحويجة، كونه من أهالي القضاء"، منوهة "وكما هو معروف أن قضاء الحويجة قوميته عربية صرفة، ولكن هناك عرب في مناطق أخرى في المحافظة، وهذا غبن ليس بحق المكونات الأخرى بل بحق العرب أيضا".

وتابعت قائلة: إن "وزير التربية هددنا إن لم يوافق مجلس المحافظة على التعيينات وعلى هذه النسبة فأنه سيحول النسبة إلى محافظة أخرى، ونحن حرصا على مصلحة مواطني كركوك ومراعاة لأوضاعهم ومن أجل ألا يحرموا من التعيينات حتى لو كانوا من القومية العربية أو من قضاء معين وافقنا على تلك التعيينات"، على حد قولها.

وأكدت عضو لجنة التعيينات أن "مشكلة التعيينات في كركوك هي أن أعضاء المحافظة منتخبون منذ ٢٠٠٥ أي منذ أكثر من ٧ سنوات، لم تجر في كركوك انتخابات محلية أسوة بالمحافظات الأخرى"، موضحة أنه وبموجب قانون مجالس المحافظات فإن الإدارة المحلية في المحافظة لا تمتلك أية صلاحيات لحين إجراء الانتخابات المحلية.

وزارة المرأة تشدد على تفعيل قانون مكافحة الاتجار بالبشر

□ بغداد / المدى

طالبت وزارة الدولة لشؤون المرأة باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية كافية لتفعيل قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وضرورة إشراكها في اللجنة المعنية بتطبيق هذا القانون، داعية إلى تفعيل دور المنظمات المحلية والدولية في هذا الشأن.

ونقل بيان صحفي عن وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال كاصد الزيدي، في كلمة لها خلال المؤتمر الدولي حول مكافحة الاتجار بالبشر المنعقد في السليمانية، قولها: إن "الأحداث التي تعاقبت على العراق شهدت انتهاكات لحق الحرية الإنسانية وسعياً لاستعباد البشر الأحرار والمتاجرة بهم لأسباب عدة، وأول الضحايا هم الفقراء والمستضعفون لاسيما النساء".

ونظم المؤتمر من قبل منظمتي (منيرفا) و(لو) الايطاليتين، ومنظمة التحالف الدولي من أجل العدالة، وبالتعاون مع وزارة الخارجية الايطالية، وحمل شعار (الاتجار بالبشر.. الآليات والإجراءات المؤثرة لمكافحته).

وأشادت الزيدي بجهود مجلس النواب لإصداره قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، عادة ذلك بأنه "مؤشر على اهتمام العراق واحترامه للالتزاماته الدولية".

وأضافت الزيدي أن الوزارة وتقارير وزارة الداخلية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لعبت دورا في تشريع هذا القانون، إذ سبق لوزارة المرأة في العام ٢٠٠٧ أن قدمت طلباً رسميا إلى مجلس النواب بتشريع هذا القانون.

ويهدف المؤتمر الذي عقد بمحافظة السليمانية إلى توفير مساحة واسعة من الحوارات والنقاشات القانونية والإجرائية التي قد تساعد المشاركين من المعنيين بهذا الشأن بتبني بعض السياسات والتدابير الفاعلة الملموسة واللازمة بهذا الخصوص، والإفادة من تجارب دولية وإقليمية ناجحة لمكافحة الاتجار بالبشر.

وشددت الزيدي على ضرورة إشراك وزارتها والمجلس الأعلى للمرأة في إقليم كردستان في عضوية لجنة تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر التي شكلتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

ودعت إلى اعتماد تدابير تشريعية وإدارية لتفعيل القانون بالسرعة الممكنة، وتوفير قاعدة بيانات شاملة عن ضحاياه، لافتة إلى "أهمية التعاون المشترك بين الدول العربية وتفعيل دور جامعة الدول العربية لتطبيق الإستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر".

وطالبت بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتدريبها على كيفية حماية الضحايا ومساعدتهم والتوعية في الأوساط التي تنتشر فيها هذه الحالات.

وشارك في المؤتمر العديد من أعضاء مجلس النواب ومسؤولون في الوزارات المعنية من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، إضافة إلى مجلس القضاء الأعلى.

إعلان / دار نشر

العدد / ١٨٤٣٤

التاريخ / ٢٢ / ٥ / ٢٠١٢

بواسطة السيد الكاتب العدل في الكاظمية المحترم

إلى السيد (محمد حسن محي طلب الزبدي) عنوانه (٧ البور / ١٠٨٤)

جهة الإنذار :-

سبق واشتريت منك العقار المرقم (١ / ١٦٤٧٩) ٧ البور ولضرورة إكمال معاملة البيع والشراء ولامتناعك عن الحضور امام (دائرة التسجيل عقاري الكاظمية) لغرض انجاز معاملة البيع والشراء المذكورة لذا أنذرك بوجوب الحضور امام الدائرة المذكورة في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٧ / ٥ / ٢٠١٢ م وإذا صادف اليوم المذكورة عطلة رسمية فعليك الحضور في اليوم الذي يليه وبخلاف ذلك يعتبر الشرط الجزائي المنصوص عليه في عقد البيع نافذا وتتحمل كافة التبعات القانونية والجزائية وأحملك كافة الاضرار والخسائر والرسوم والمصاريف وأقيم عليك الدعوى لدى المحاكم المختصة وقد اعذر من انذر

صورة منه إلى /

دائرة التسجيل العقاري الكاظمية / للتفضل بالتأييد عند عدم الحضور الموما إليه وتزويدي باستشهاد إلى الموما إليه

كاتب عدل الكاظمية

جنان طالب عبود الربيعي

بابليون يصفون قرار تخصيص أراضٍ سكنية مميزة للنواب بـ"الأناني"

□ بابل / إقبال محمد

أعرب مواطنون من محافظة بابل عن استيائهم الشديد من قرار تخصيص قطع أراض سكنية بمساحة ٦٠٠ متر مربع لأعضاء مجلس النواب في مناطق مميزة ببغداد، تقدر أسعارها بمليارات الدنانير. وأبدى مواطنون التقتهم "المدى" استغرابهم من سرعة إقرار مجلس النواب لهذا القرار، في حين ما زالت الكثير من القوانين والقرارات التي تهم المواطن مركونة على رفوف المجلس. ووصف المواطن علي سعيد رشيد الأمر بأنه "مضحك"، مشيرا إلى أن "النواب وبدلا من العمل على خدمة المواطن الذي عانى الأمرين من الإرهاب والفقر والجوع، راحوا يصادرون الحقوق لصالحهم"، بحسب تعبيره. وقال: "النواب لا يستحقون الأراضي السكنية هذه بل أنها مصادرة لحقوق أهالي بغداد، فهم ٣٢٥ نائبا من مختلف المحافظات، بالتالي كيف يجوز لهم استملاك قطع أراض في بغداد التي يعاني أهلها من أزمة سكن خانقة".

وأضاف رشيد "أرجو من الحكومة ومن النواب ألا يضيفوا لأوجاعنا وهمومنا أوجاعا أخرى بمصادرة حقوقنا ومنح أنفسهم هذه الامتيازات"، عادا إياها بأنها "امتيازات باطلة وهناك الكثير من ذوي الشهداء لم يستلموا مترا واحدا من الدولة". فيما ألقى المواطن فاضل محمد باللائمة على المواطنين، مبينا "بات واضحا أن مجلس النواب الذي انتخبه الشعب ليس مع الشعب، ويبدو أننا لا نضع الشيء في موضعه، وهذا ما لمسناه خلال ثماني سنوات".

وتقول المواطنة نور علوش: إن "النواب لا نراهم ونسمع بهم إلا قبل الانتخابات، حينما يقطعون الوعود للفقراء بتوفير التعيينات للخريجين وفرص العمل للعاطلين وتأمين السكن لمن لا يملكونه وتعديل رواتب للمتقاعدين وغيرها من الوعود تذهب أدراج الرياح ما إن يتسلموا مناصبهم".

وتشير إلى أن النواب "يتفقون على كل ما يصب في مصلحتهم ويصوتون عليه بسرعة فائقة وأغلبية ساحقة، لكن عندما يتعلق الأمر بالمواطنين تظهر الخلافات والحرب الإعلامية".

المواطن نعمة محمد تساءل قائلا: "لماذا هذا التفكير الأناني والمصلحة الشخصية من قبل بعض النواب، هم يفكرون فقط بامتيازاتهم، سيارات مصفحة وحراس برواتب عالية وسكن وسفر مجاني، كل شيء في العراق أصبح ملكا لهم". وقال محمد "لو كان الأمر بيدي لسحبت الثقة عن جميع النواب، إذ أنهم لم يقدموا للبلاد أي شيء يذكر، سوى الصراعات والخلافات والتراشقات الإعلامية التي تستنزف أعصاب وأرواح المواطنين".

"المدى" أجرت اتصالات مع العديد من المسؤولين المحليين في بابل بشأن الموضوع إلا أنهم امتنعوا عن الإدلاء بأي تصريح.